محال لانه يوجب جواز انفكاك المعلول عن العلة الموجبة وهو ح لانه يستلزم جواز التخلف وهو محال كما مر فيكون جوازه ايضا كذلك لان جواز المحال محال

المسئلة الثانية من الحكمة ومن قولنا واجب الوجود يجب ان يكون موجبا بالذات وهذا هو المدعى وتحريره ان الموجب بالذات ما وجب وجود الاثر عنه شاء او لم يشاء والفاعل بالاختيار هو الذي ان شاء فعل وان شاء تركه واما الاستدلال عليه فنقول فيه لانه لو لم يكن موجبا بالذات لكان فاعلا بالاختيار والتالي بط فالمقدم مثله اما بيان الملازمة فظاهر لانه لا واسطة بينهما واما بيان بطلان التالي فلانه لو كان الواجب فاعلا بالاختيار فلا يخلو من ان يكون فعله في الازل جائزا او لا يكن وكل واحد منهما بط فالقول بكونه فاعلا بالاختيار باطل واما قلنا ان كل واحد من القسمين باطل اما امتناع جواز الفعل فيه فثابت لانه لو كان فعله ازليا يلزم احد الامرين الممتنعين وهو اما كون الازلي حادثا او كون الفاعل بالاختيار موجبا بالذات ولا شك في كونهما من الممتنعات واما قلنا انه لزم احد هذين الامرين المستحيلين

لانه

لانه لا يخلو من ان يكون له قصد وارادة في ذلك الفعل او لم يكن فان كان يلزم حدوث فعله على تقدير ازليته لان ما هو متعلق القصد والارادة يجب ان يكون معدوما حال القصد والارادة لامتناع القصد الى ايجاد الموجود وتحصيل الحاصل وهذا اللازم هو الامر الاول من الامرين الممتنعين وايضا يلزم على ذلك التقدير ان يكون ذاته محلا للفعل الحادث لان فعل الشيء وصف له قائم بذاته فيكون الذات محلا له وان لم يكن له في ذلك الفعل الصادر عنه قصد وارادة يلزم كونه موجبا بالذات لا فاعلا باختيار هذا خلف لانه خلاف المقدر اما بيان اللزوم فلان المراد بالموجب ليس الا ما يصدر عنه الفعل بلا قصد وارادة وهو الامر الثاني من الامرين الممتنعين واما بيان امتناع عدم جواز فعله في الازل فلانه اذا لم يكن فعله جائزا في الازل فيكون ممتنعا فيه ثم اذا وجد صار ممكنا فيلزم الانقلاب المذكور هذا خلف اي يلزم انقلاب الشيء من الامتناع الذاتي الى الامكان الذاتي واذا كان اللازم من كون الواجب فاعلا بالاختيار بتقديريه باطل ملزومه ايضا وهو كونه مختارا فيلزم ان يكون موجبا بالذات اذ لا واسطة بينهما فاذا انتفى الاول تعين الثاني وهو المطلوب هذا تقرير

Copyright © King Saud University